

تقرير مراجع الحسابات المستقل

المحترمين

إلى السادة / المساهمين  
شركة الوسائل الصناعية  
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي:

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة الوسائل الصناعية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم (مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية) في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا في المراجعة.

الأمر الرئيسية للمراجعة:

إن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية البالغة في أعمال المراجعة التي قمنا بها للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا عنها وإننا لا نقدم رأياً مفصلاً حول تلك الأمور، وفيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجته:

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
<p><b>تحقق الإيرادات</b></p> <p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م حققت الشركة إيرادات اجمالية قدرها ٣٨٦,٦ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٣٠٣,٨ مليون ريال سعودي)</p> <p>- كبر حجم المعاملات.</p> <p>- يستمر وجود ضغوطات على الشركة لتحقيق الأهداف والتوقعات مما قد يؤدي إلى وجود تحريفات في الإيرادات. ويعتبر تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي لوجود مخاطر باحتمال قيام الإدارة بتجاوز الإجراءات الرقابية لتحريف معاملات الإيرادات</p> <p>راجع السياسات المحاسبية الهامة الواردة في إيضاح ٣ حول سياسة تحقق الإيرادات، وإيضاح ٢٦ لمزيد من التفاصيل حول الإيرادات.</p>	<p>اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي:</p> <p>- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات الخاصة بالشركة من خلال الإخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء".</p> <p>- تقييم التصميم والتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للشركة.</p> <p>- فحص معاملات المبيعات، على أساس العينة، وإجراء اختبارات قطع للإيرادات التي تمت في بداية أو نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة.</p> <p>- اختبار معاملات الإيرادات، على أساس العينة والتحقق من المستندات المؤيدة، لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات.</p>
<p><b>تقييم المخزون</b></p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بلغ صافي رصيد المخزون مبلغ ١٥٦,٩ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ١٤٦,٨ مليون ريال سعودي)</p> <p>يتم اظهار المخزون بالتكلفة او صافي القيمة القابلة للتحقق ايها اقل، تقوم الإدارة بتاريخ كل تقرير بجرد المخزون ومراجعة تقييم المخزون وتخفيض تكلفة المخزون التي يتوقع ان يتم بيعها بأقل من التكلفة.</p>	<p>لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم المخزون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به الشركة.</li> <li>اختبارات للتحقق من معالجة الرقابة الداخلية حول تقييم مخصص البضاعة الراكدة.</li> <li>اختبار احتساب المتوسط المرجح للتكلفة</li> </ul>

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة):

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
<p><b>تقييم المخزون (تتمة)</b></p> <p>لقد اعتبرنا ذلك كأمر رئيسي للمراجعة نظراً لأهمية رصيد المخزون والتقديرات المتعلقة بتحديد كميات وتوفر وتقييم المخزون.</p> <p>راجع السياسات المحاسبية الهامة الواردة في إيضاح 3 حول سياسة المخزون، وإيضاح 9 لمزيد من التفاصيل حول تفاصيل المخزون.</p>	<p>اختبار صحة قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل على أساس العينة.</p> <p>تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية المرفقة.</p> <p>بالنسبة لبنود المشتريات من المخزون بما في ذلك المواد الخام، مراجعة عمليات الشراء واختبار المستندات المؤيدة على أساس العينة.</p> <p>بالنسبة الي الإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام، تقييم مدى معقولية طرق التكاليف المستخدمة من خلال مزج بين إجراءات فحص نظم الرقابة الداخلية والفحص المستندي.</p>
<p><b>مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن الذمم المدينة التجارية</b></p> <p>كما في 31 ديسمبر 2022م بلغ إجمالي أرصدة الذمم المدينة التجارية 93,8 مليون ريال سعودي (2021م: 111,5 مليون ريال سعودي)، تم تجنيب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ 23,3 مليون ريال سعودي (2021م: 20,5 مليون ريال سعودي)</p> <p>تطبق الشركة الطريقة المبسطة عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9- "الأدوات المالية" لاحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن الذمم المدينة التجارية.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة لأنه يتضمن عمليات حساب معقدة واستخدام افتراضات من قبل الإدارة فضلاً عن الأهمية النسبية للمبالغ المعنية.</p> <p>راجع السياسات المحاسبية الهامة الواردة في إيضاح 3 حول سياسة الذمم المدينة التجارية، وإيضاح 6 لمزيد من التفاصيل حول تفاصيل الذمم المدينة التجارية.</p>	<p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم مدى فعالية تصميم وتطبيق وتنفيذ الضوابط الرئيسية على ما يلي:</li> <li>- تسجيل الذمم المدينة التجارية</li> <li>- تقرير اعمار الذمم المدينة التجارية</li> <li>تقييم الافتراضات الهامة، بما في ذلك معدلات الخسارة، وتلك المتعلقة بالأحداث الاقتصادية المستقبلية التي يتم استخدامها لحساب خسائر الائتمان المتوقعة.</li> <li>اختبار مدى دقة احتساب نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.</li> <li>تقييم مدى كفاية الإفصاحات المعنية الواردة في القوائم المالية المرفقة.</li> </ul>

المعلومات الأخرى:

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري فيها، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وكذلك عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهريّة سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار والإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديلاً واقعياً غير ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على عملية التقرير المالي.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيالاً أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري (إن وجد).

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

### تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

#### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة):

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساساً لراينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لغايات تصميم إجراءات مراجعة مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرارية كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير مراجعتنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، والتي هي من ضمن أمور أخرى، نطاق وتوقيت المراجعة المخطط له وملاحظات المراجعة الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال مراجعتنا.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإفصاح عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإفصاح.

عن الخراشي وشركاه



عبد الله سليمان المسند  
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

٦ رمضان ١٤٤٤ هـ.

٢٨ مارس ٢٠٢٣ م.